

## قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١

بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، والصادر بمجداول مرتباتهم قوانين ، وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة لذين صدر بشأنهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا بالإضافة إلى ما قد يكون مستحقا لهم من زيادات طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ولأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

### ( المادة الثانية )

يزاد الأجر السنوي المقرر لذوى المناصب العامة ، وذوى الربط الثابت الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا إليه قيمة علاوتين بفضة مائة جنيه للعلاوة السنوية وذلك فيما عدا الربط السنوي الثابت لأجرو وظائف بداية التعيين بالهيئات القضائية فيزداد بواقع ٦٠ جنيا سنويا .

### ( المادة الثالثة )

تزداد بداية ربط الأجر السنوي الوارد بمجداول أجور العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون بواقع ٦٠ جنيا سنويا .

## ( المادة الرابعة )

يعدل موعد العلاوة الدورية بكادرات العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى بحيث يكون أول يوليه من كل عام .

## ( المادة الخامسة )

يتمتع العاملون المعينون على درجات العلاوة الدورية التالية في أول يولية سنة ١٩٨١

## ( المادة السادسة )

يستمر العاملون بالدولة والمهيات العامة والقطاع العام والخاضعون لكادرات خاصة في استحقاقهم للعلاوات الدورية بالفئات المقررة قانونا وفي الموعد المقرر لاستحقاقها وذلك بما يجاوز نهاية ربط الأجر المقرر قانونا بمائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا إليها قيمة علاوتين من علاواتهم الدورية .

## ( المادة السابعة )

تسرى نسب الترقية بالاختيار الواردة بالجدولين المرفقين بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجدولين المرفقين بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

## ( المادة الثامنة )

يراعى عند حساب متوسط الأجر الذي تسوى على أساسه الحقوق المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لمن تنتهى خدمته اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٨١ أن تضاف إلى أجزور فترة المتوسط الواقعة قبل هذا التاريخ الزيادة في المرتبات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذا القانون وكذلك للعلاوة التورية المستحقة اعتبارا من التاريخ المشار إليه .

( المادة التاسعة )

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون . .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٨١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠١ ( ٤ يوليه سنة ١٩٨١ ) .  
أنور السادات

## قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١

بشأن زيادة رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

( المادة الأولى )

يعزل موعد العلاوة الدورية لضباط وأفراد القوات المسلحة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة بحيث يحل مواعدها في أول يولي من كل عام .

( المادة الثانية )

يستحق الضباط والأفراد المشار إليهم في المادة الأولى العلاوة الدورية التالية في

أول يولي سنة ١٩٨١